مقابلة مع الباحث حبيب عائب

أزمـــــة المـــيـــاه في الـــــشرق الأوســـــط

اعتاد المراقبون وصانعو القرار على تقديم صورة قاتمة عن معاناة الشرق الأوسط من ندرة كارثية في المياه، لكن الماء متوافر ويزيد عن احتياجات المنطقة، والمشكلة في سوء توزيعه وتحكم الدول الأقوى في موارده الرئيسة. كما لا يستبعد أن تحصل إسرائيل على مياه بصوره غير مباشرة من العراق.

هذا هو رأي الخبير التونسي حبيب عائب، المحاضر بجامعة باريس، الأستاذ المشارك بمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية في القاهرة، الباحث المتخصص في قضايا الحصول على الموارد، ومؤلف العديد من الدراسات.

وشرح عائب أنه «بإضافة المياه الجوفية إلى مياه الأمطار والأنهار، لتحققنا من أن كمية المياه في المنطقة تتجاوز إلى حد كبير احتياجات أهالي المنطقة منها، فيزيد إجمالي المياه فيها على ٢،٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويا، فيما يقدر حد الندرة بمجرد ٥٠٠ لتر مكعب للفرد سنويا. «الماء متوافر إذن».

وفيما يأتي أبرز ما ورد في المقابلة مع حبيب عائب في أثناء زيارته لمدريد للمحاضرة عن قضايا الموارد في الشرق الأوسط في مقر «البيت العربي» الذي سيصدر له في نهاية مارس، كتابا عن التداعيات الاقتصادية والإيكولوجية للنزاعات في العالم العربي.

س: كيف تفسر هذا التضارب بين واقع وفرة الموارد المائية في الشرق الأوسط الذي شرحته، وما تعتبره تحذيرات كارثية من حروب قد تقع بسبب ندرتها؟.

عائب: لابد من النظر في بعض الحقائق الجغرافية والجيو- سياسية البارزة في المنطقة.

أولا: يقع الشرق الأوسط في الرقعة الصحراوية الكبرى الممتدة من المحيط الأطلسي حتى جبال تاوروس وزاغروس، أي حتى إيران والعراق. ثانيا: الشرق الأوسط يستورد مياهه من الخارج، فيأخذ نهر النيل مياهه من البحيرات الكبرى في أفريقيا، فيما ينبع نهري دجلة والفرات من تركيا.

هذه الأنهار تساهم بنحو ١٦٠،٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة، وهو ما يفوق الاحتياجات الفعلية لسكان الشرق الأوسط البالغ مجموعهم قرابة ١٥٠ مليون نسمة.

س: ما المشكلة إذن؟.

عائب: المشكلة تكمن في سوء توزيع المياه، فتتمتع بعض الدول كالعراق مثلا، بموارد مائية هائلة تصل إلى ٤،٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويا، بالمقارنة بنحو ٢٥٠ مترا مكعبا في غزة، ونحو ٥٠٠ متر مكعب في إسرائيل.

كما أن الدول القوية في المنطقة، مثل تركيا حيث ينبع نهري دجلة والفرات، ومصر حيث يصب النيل، وإسرائيل التي تحصل على مياه نهر الأردن وبحيرة طبرية والروافد والمستنقعات والمياه الجوفية، هذه الدول تتحكم في أهم الموارد المائية في المنطقة.

س: هل يكفي النظر إلى خارطة الموارد المائية في الشرق الأوسط للتعرف على مستقبل الحدود النهائية لإسرائيل ولدولة فلسطين التي طال الحديث عنها؟.

عائب: ليس الأمر كذلك بالتحديد. فلا يوجد لدى إسرائيل أو الفلسطينيين ما يكفيهم من الموارد المائية الذاتية، وبالتالي يضطرون إلى الاعتماد على الخارج...

س:... لكنه قيل أن المؤتمر اليهودي العالمي والوكالة الصهيونية، في اجتماعات لهما في سويسرا في أواخر القرن الثامن عشر، قد حددا معالم خارطة إسرائيل لتشمل جزءً من مياه نهر النيل...

عائب: هذا هو شأن المشروع الصهيوني. لكنني لا أتخيل أنه سيسمح لإسرائيل أن تتجاوز الحدود الحالية.

س:لكنك قلت أن إسرائيل ليس لديها ما يكفيها من المياه وبالتالي علىها أن تعتمد على موارد خارجية. هل يمكن إن تحصل إسرائيل على مياه نهري دجلة والفرات في العراق؟.

عائب: بشكل غير مباشر. كلنا نعلم بممارسات «استئجار» بلد ما لأراضي بلد آخر لزراعتها و«استيراد» منتجاتها. هذه الممارسات التي تجريها عشرات الدول، تعرف بظاهرة «المياه الإفتراضيه»، أي بأن تشتري دولة ما مياه دولة أخرى على صورة محاصيل مزروعة في هذه الأخيرة وبمياهها.

وبالتالي، ليس من المستحيل أن يُسمح لإسرائيل بزراعة أراض واسعة بالقرب من نهري دجلة والفرات، يتم ريها بمياههما، ثم الحصول على منتجاتها وهذا أمر وارد مع العراق.

س: هل تتوقع اندلاع «حرب مياه» في الشرق الأوسط؟.

عائب: لا أعتقد. والسبب هو أنه لا مصلحة لأي دولة في المنطقة في شن مثل هذه الحرب. تركيا ومصر وإسرائيل، وهي التي تجمع أكبر مصادر المياه في المنطقة، ليس لديها أي مصلحة في إطلاق حرب لن تأتي في نهاية المطاف بزيادة في الموارد المائية المتوفرة لديها.

ومن ناحيتها، لا تملك «الدول الضحية» كفلسطين والأردن أو العراق القدرة على محاربة تركيا أو إسرائيل مثلا على الماء.

س: ما المشاكل الأخرى التي تتحكم في المياه؟.

عائب: القضية الرئيسة هي قضية انعدام ما يسمى «عدالة المياه»، أو عدالة توزيع المياه. هناك العديد من الوسائل، إضافة لما سبق، لحرمان المحتاجين للمياه من الحصول علىها، ومنها مثلا تسعير المياه حتى بسعر منخفض، ما يتيحها للقادرين فقط وما يحرم العاجزين عن دفع ثمنها منها

المياه هي أداة سياسية- عسكرية-اقتصادية.

عن: آي بي أس

هل ستضرب إسرائيل إيران مهما حدث؟

في تقرير جديد يؤيده المستشار الخاص لشؤون إيران دينيس روس، نصح معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى المقرب من جماعات الضغط الإسرائيلية، بإتباع سياسة «مقاومة وردع» في وجه إيران، بالتواصل دبلوماسيا معها حول مصالح مشتركة مقابل وقفها برنامجها النووي، وإلا لهاجمتها إسرائيل في غضون العامين المقبلين.

فقد أشار تقرير المعهد في البيت الأبيض الى القيام بإجراء اتصالات دبلوماسية مع إيران، ولكن مع تصعيد الضغط عليها في جبهات أخرى إذا لم تستجب لمطالب وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم ثم التخلي عنه.

وضمن المغريات التي ينصح هذا التقرير بتقديمها لطهران، أن يعرض البيت الأبيض عليها التعاون في مجال «مشاكل مشتركة كأنشطة القرصنة والتهريب في الخليج» و«المشاركة في حوار أمن إقليمي».

لكنه حذر من أن الفشل في وقف تقدم إيران في برنامجها النووي، قد يسفر عن قرار إسرائيلي بالهجوم عسكريا عليها في غضون العامين القادمين. كما حذر من احتمال تثبيت مثل هذا القرار إذا سلمت روسيا لإيران أنظمة صواريخ S-٣٠٠ البرية-الجوية المطورة «التي تعتبر إسرائيل أنها تقيد جديا خياراتها العسكرية».

ونادى التقرير واشنطن، ضمن أمور أخرى ، بالاستعداد لشن هجمات عسكرية على المنشآت النووية الإيرانية وعلى بنيتها التحتية العسكرية التقليدية، إذا لم تنزل عن مطلب التخلي عن برنامجها النووي.

ثم نبه المعهد المقرب من جماعات الضغط الإسرائيلية الى أنه «بغض النظر عما يراه الأمريكيون، فإن قادة إسرائيل على قناعة، في الأقل حاليا، بأن الخيار العسكري ما زال واردا ومطروحا».

وأضاف أنه لو أقامت إيران أنظمة الصواريخ الروسية هذه في أراضيها «فسيكون على واشنطن أن تسارع بتزويد إسرائيل بالقدرات الكفيلة بضمان تهديد أهداف إيرانية عالية القيمة،كمقاتلات حديثة على سبيل المثال».

هذا ومن المقدر أن يحظى هذا التقرير، الذي يتزامن مع استعراض سياسة البيت الأبيض تجاه إيران، باهتمام عواصم أوروبا والشرق الأوسط، نظرا للدعم الذي يتمتع به سواء من دينيس روس، المستشار الخاص لشؤون الخليج وجنوب غربي آسيا، وروبرت أينهورن، المسؤول الرفيع بوزارة الخارجية عن شؤون حظر انتشار الأسلحة النووية.

ومن الجدير بالذكر أن روس و أينهورن استقالا من الفريق المكلف بأعداد هذا التقرير بعد أن طلب منهما الرئيس باراك أوباما الانضمام لفريقه المعني بنقل سلطات الرئاسة. كما أبرز معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أنهما كانا قد أيدا هذا التقرير رسميا، في مسودته الأصلية التي لا تختلف في الجوهر عن صيغته النهائية.

وللعلم، فقد ضم فريق المعهد المعني بإعداد التقرير، عددا من الشخصيات البارزة في صفوف المحافظين الجدد، شغل بعضهم مناصبا مهمة في إدارة جورج بوش، ومنهم روبرت جوزيف، وكيل وزارة الخارجية السابق لمراقبة التسلح والأمن الدولي، ومساعده سيتفن ريدميكر، ووليام شنيدر، رئيس مجلس علوم الدفاع السابق.

كما وقع على التقرير كل من النائب الديمقراطي الليبرالي غاري أكيرمان الذي يترأس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط وجنوبي آسيا، والنائب الديمقراطي وعضو لجنة المخابرات والخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ إيفان بايه الذي يعرف بتأييده الموثوق به لجماعات الضغط الإسرائيلية.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن تقرير المعهد تزامن أيضا مع أول جولة شرق أوسطية لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، التي تردد أنها أعربت خلالها عن تشكيكها في إمكانية نجاح مسعى التواصل الدبلوماسي مع إيران، التي دعتها للمشاركة في مؤتمر عن أفغانستان في نهاية الشهر، ما يتيح مؤشرات حول منظور دينيس روس لكيفية تنفيذ ستراتيجية البيت الأبيض الدبلوماسية.

وأخيرا، يشار إلى إن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى قد تأسس منذ ٢٥ عاما بعد انشقاقه عن «اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة» واسعة النفوذ وواحدة من أهم مراكز الثقل في واشنطن، وأن كلاهما نادرا ما يحيدان عن وجهات نظر الحكومة والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

عن : آي بي أس

أسباب عودة المحادثات بين العربية السعودية وسوريا

انتخاب عبد محمد

تشكلت هذه المحادثات حول إيران ،العراق وإسرائيل .لقد خطط الخصوم للالتقاء في الرياض لتقوية الوحدة العربية ومناقشة عدم الاستقرار الإقليمي .

لقد ذهبت السعودية العربية قدما لإنهاء النزاع المر مع سوريا الذي بدا واضحا أن الهدف من ورائه هو توحيد العرب ضد النمو الثلاثي بما يخص :التأثير الإيراني في المنطقة ،عدم التأكد من سحب القوات الأمريكية من العراق و ترشيح حكومة الجناح اليميني في إسرائيل .

اتبعت السعودية سياسة إدارة واشنطن التجريبية مع دمشق الخطوة التي ستحمل الكثير من النجاحات لإبعاد سوريا عن حليفتها إيران أكثر من سياسة إدارة بوش الخاصة بالعزل.

« أراد السعوديون إبعاد سوريا عن إيران حيث قال اندروا تابلر الخبير السوري في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى .»إن أسلوب واشنطن هو إحداث الصدام لذلك يحاول العرب جاهدين لجعل سوريا على الحدود.

بعد شهر من التفاوض المستمر التقى كلا من الملك السعودي عبد الله ،الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس المصري حسني مبارك والأمير الكويتي صباح الأحمد الصباح لإصلاح الخلافات في قمة المؤتمر الأربعاء الماضي في الرياض .

الصدع بين سوريا والعربية السعودية جاء نتيجة لاغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق في ٢٠٠٥ الذي كان مقربا للأسرة الحاكمة السعودية وقد بقي الحكم السوري المشتبه الرئيس في حادثة الاغتيال والتي طالما أنكرت علاقتها بالحادث.

لقد غضبت إدارة بوش من سوريا لتدخلها في شؤون العراق ودعمها للمجاميع المناهضة لإسرائيل مثل منظمة حماس فلذلك تم فرض العقوبات عليها وتجميد علاقاتها في عام ٢٠٠٥ .نتيجة لذلك فقد قامت سوريا بتقوية علاقتها مع إيران .

النتيجة كانت :انقسام العالم العربي بين الدول المدعومة من الغرب (العربية السعودية ومصر)وحلفاء إيران (سوريا،حزب الله لبنان وحماس الفلسطينية) .

إن العلاقة بين مصر وسوريا كانت باردة نتيجة التوتر بين القاهرة وطهران .في كانون الأول قام الرئيس المصري حسني مبارك بانتقاد تأثير التوسع الإيراني وفقا للتقارير المقدمة قائلا «يحاول الفرس ابتلاع الدول العربية «.

لقد ارتبطت مخاوف العرب من التوسع الإيراني مع اضطراب الخليج في الآونة الأخيرة .ففي كانون الأول وكانون الثاني ،قامت إحداث شغب في البحرين على عقب اعتقال العديد من المتهمين بقضايا إرهابية وفي كانون الثاني أطلق مواطنو العربية السعودية تظاهرة بعد مشادة كلامية بين الشرطة و زائرين في المدينة.

لم يظهر الاضطراب لتقوم إيران بتحريكه وإثارته لكن لتحذير البحرين والسعودية من أن التهميش سوف يساعد في تسهيل الطريق لاختراق إيران لهذه الدول .

على أية حال ، إن العودة إلى التفاوض التقليدي من قبل إدارة اوباما قد شجع العربية السعودية إعادة بناء الصدع مع سوريا .

في كانون الثاني وخلال قمة المؤتمر الاقتصادي في الكويت دعا الملك عبد الله القادة السوريين والمصريين إلى مأدبة غداء في مسكنه الخاص .إن انكسار الجليد قد سبق بزيارات متبادلة من قبل وزراء خارجية سوريا والعربية السعودية والذي فتح الطريق إلى عقد مؤتمر قمة الرياض .

«أنا اعتقد إن واحدا من أسباب رغبة السعودية في عودة المحادثات مع دمشق هو إدراك السعودية من عدم الجدوى في إتباع سياسة فشلت على الدوام منذ ٢٠٠٦، والبقاء على علاقات سيئة مع دمشق «كما قال المحلل السياسي السوري.

حتى مصر قامت بذلك بغض النظر عن غضبها حيال سوريا حيث تدرك مدى تأثر دمشق بالوحدة الفلسطينية.

وتعرف مصر جيدا بان نجاح المحادثات المصرية تحتاج إلى نية سوريا الحسنة «كما قال أسامة صفا مدير المركز اللبناني للدراسات السياسية.

في الأسبوع الماضي التقى جفري فيلتمان مساعد وزير الخارجية الأمريكية لعلاقات الشرق الأدنى و وزير الخارجية السورية وليد المعلم في دمشق ،الزيارة الأولى من نوعها منذ أربع سنوات .

لقد وصف السيد فيلتمان الاجتماع بأنه «بناء « مضيفا «اعتقد بأنها تستطيع أن تعبد الطريق لمحادثات أخرى مستقبلية .

سواء كانت هذه المحادثات سوف تبعد سوريا عن مدار إيران الظاهري.فقد وظفت سوريا سياسة المباعدة لتجنب الضغط الدولي .لقد عقدت محادثات غير مباشرة مع إسرائيل العام الماضي ونجحت في وضع نهاية للمأزق السياسي في لبنان ومازالت حتى الآن مستمرة في دعم حماس وحزب الله و التعاون العسكري مع إيران.

لقد فجرت سوريا الارتياب الدولي تجاه إيران بذكاء تام، كما قال المصدر السياسي الغربي حيث نقضت المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل على خلفية الحرب في غزة لكن السيد بشار الأسد قال بأنه يرغب بالتفاوض حتى مع قادة حزب الجناح اليميني الليكود .

وقالت رويترز الأربعاء الماضي ان سياسياً من حزب الليكود قام بمقابلة الدبلوماسي السوري في الأمم المتحدة وأوضح بان يشعر بتفاؤل بما يخص إمكانات نجاح إحلال السلام وأكد قائد حزب الليكود بنيامين نتنياهو المتوقع توليه منصب رئيس الوزراء بأنه يفضل التركيز على متابعة الفلسطينيين .

حتى الآن مازال التقارب الذي أبدته العربية السعودية يحمل الثمار تحت طياته فمن الممكن أن يشير إلى الطمأنينة في التوتر القائم في لبنان قبل اقتراع الانتخابات في حزيران .فان كلا من السعودية والأغلبية البرلمانية المدعومة من الغرب أو المعارضة السورية غير واثقين من النصر .

« الانتخابات في لبنان تقرر على الدوام بإحدى عشرة ساعة من الاتفاقات (بين الأحزاب المتنافسة) وإذا بقي التقارب السوري –السعودي مستمرا فسوف يكون التأثير ايجابي في أي إحدى عشر ساعة تقوم بإعدادها قوات الائتلاف «كما جاء على لسان باسل سالوخ أستاذ السياسة المساعد في الجامعة اللبنانية الأمريكية .

و من الممكن أيضا أن تسهل عملية إعادة الإصلاح السعودي –السوري استقرار العراق عند انسحاب القوات الأمريكية منه.

عن : كرستيان ساينز مونيتر

وزير الخارجية الدنماركي:

جاهزون للدخول في حرب جديدة من دون موافقة الأمم المتحدة

ترجمة: جمال جمعة
خاص بالمدى

وزير الخارجية الدنماركي يخمن أن رئيس الولايات المتحدة الامريكية الجديد باراك اوباما سيضطر، مثل سلفه الرئيس السابق جورج بوش، الى الدخول في حرب جديدة من دون تفويض من الأمم المتحدة.

أوروبا ستحصل على مفاجأة حينما يتولى باراك أوباما قيادة الدفة لأكبر قوة عسكرية في العالم.

هكذا يخمن وزير الخارجية الدنماركي بيير ستي موللر الذي ينظر الى باراك أوباما باعتباره واحداً "من الصقور حينما يتعلق الأمر بالمشهد السياسي الأمني".

وبرغم أن وزير الخارجية يقرّ بأن أوباما "يدعو الى مزيد من الحوار مع الدول المعادية للسياسة الامريكية مثل إيران، لكنه بشكل مبدئي سيسير في الخط نفسه الذي سار فيه جورج بوش في ميدان السياسة الأمنية للولايات المتحدة الامريكية"، على حد تعبير بيير ستي موللر.

على السكة نفسها

"أريد فقط أن أؤشر ملاحظة مهمة، وهي أن السياسة الخارجية الأمريكية عبارة عن ماكنة عملاقة تسير بشكل أساسي على السكة نفسها من رئيس الى آخر"، يقول بيير ستي موللر.

"الأسلوب البلاغي للرئيسين يختلف، طريقة الانصات للاخرين ستختلف أيضاً، ولذلك سيتوجب علينا انتظار تشكيل حكومة مختلفة. أوباما سيطلب من أوروبا مساهمة أكثر مما تطلبت إدارة بوش منها، لكن بالتأكيد فإن أوباما سيظل من "الصقور" في مسألة السياسة الأمنية، وهكذا كان جميع الرؤساء الامريكان من قبله".

شرطي رغما عنه

بيير ستي موللر يلمح في حديثه الى أن أوباما أكد شخصيّاً بنفسه أن أمريكا ستواصل دور "الشريف" غير المرغوب به في العالم، كما أعلن أن الولايات المتحدة ستحتفظ لنفسها بالحق في شن الحرب برفقة مجموعة من الحلفاء من دون الحاجة الى دعم مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة.

وقد حدث ذلك عام ٢٠٠٣ حينما نفذ صبر الرئيس جورج دبليو بوش مع الأمم المتحدة فقام بخلق تحالف دولي سمّاه (تحالف الراغبين)، ثم ذهب للدخول في حرب مع العراق، هذه الحرب التي لم تحصل سوى على أغلبية طفيفة من المؤيدين في البرلمان الدنماركي. لكن مثل بوش، سيحتاج أوباما مستقبلاً لأن يستقطب مجموعة من (تحالف الراغبين) للذهاب الى حرب جديدة من دون موافقة الأمم المتحدة.

الدنمارك مستعدة ثانية

"نعم، يمكن للمرء أن يستشرف المستقبل مع باراك أوباما بوضوح، ولذلك فإني لا استبعد أن تقوم الحكومة الدنماركية الحالية من جديد بالانظمام الى (تحالف الراغبين) كما فعلنا في العراق عام ٢٠٠٣. فليس من الصواب القول أن على المرء عدم اتخاذ قرارات خارج الأمم المتحدة"، يؤكد بيير ستي موللر.

. أليست لديكم مخاوفاً من شن حرب جديدة من دون موافقة الأمم المتحدة؟

"طبعاً، فيجب أن لا يحل (تحالف الراغبين) محل الأمم المتحدة، لأنّ مجلس الأمن الدولي يظلّ العضو الحاسم، والمرء لا يقوم بذلك من أجل المزاح، لكن من الطبيعي أن تكون هناك ظروف تتعطل فيها قدرة مجلس الأمن على فعل شيء. فإذا حدث مثل ذلك ينبغي علينا آنذاك أن لا نكون خائفين من الدخول في نزاعات مسلحة إذا كنا نعتقد أن ذلك الأمر هو الفعل الصحيح".

صحيفة البوليتيكن